اسلوب الأمر في التوقعات المهدوية

الأستاذ الدكتور
عبد الكاظم محسن الياسري

الباحث
بدر حسين علي المحمداوي

جامعة الكوفة ـ كلية التربية للبنات

المقدّمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على نبي الرحمة محمد المصطفى وآله الطيبين الطاهرين سيما خاتم الأئمة وهدي الأمة الموعود على لسان جده الذي يتجدد به الإسلام ويملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً[1]. أما بَعْدُ.

فإنّ حرية الفكر والانتخاب ونزاهة العرض وعذوبته هي مناشئ التكامل العلمي والوصول إلى القلل وإخراج الدرر والمرجان، وإنّ الإمام المهدي (عج) من أهل بيت عُرفوا بالفصاحة والبيان، لذا قال الإمام الصادق عليه السلام (١٤٨ هـ): ((**أعربُوا حديثنا فإنا قوم فصحاء**)) (٢)، ومع تصريحهم هذا بأنهم أمراء الفصاحة والبيان إلاّ أنّ كلمتهم ظلمت كما ظُلم أصحابها فلم تجد تلك الكلمة مجالاً لتشق طريقها في الدراسات اللغوية والنحوية والبلاغية لذا جاء هذا البحث ليمثل دراسة في أحد الأساليب الإنشائية الطلبية وهو أسلوب الأمر في كلام أحد أئمة أهل البيت عليهم السلام وهو ما صدر من توقيعات عن الإمام الثاني عشر الإمام المهدي (عج) في زمن الغيبة الصغرى عن طريق السفراء الأربعة وقد تضمن كلامه المعاني الإسلامية السامية التي جاء بها القرآن الكريم من عقائد وأخلاق وإرشاد وأدعية. وبعض الأحكام وغيرها لأنّهم عدل القرآن والثقل الأكبر إذ ورد عن الرسول صلى الله عليه وآله: ((**إنّي مخلف فيكم الثقلين ما إنْ تمسكتم بهما لن تضلوا كتاب الله وعترتي أهلَ بيتي لن يفترقا حتى يردا على الحوض**))[3].

وقد سار البحث على خطة اشتملت على مقدمة ومدخل وأربعة مطالب وخاتمة وذلك على النحو الآتي:

المدخل: عرّفتُ فيه مفهوم التوقيعات المهدوية والإمام المهدي (عج) وسفراء الأربعة ومفهوم الأمر لغة واصطلاحاً وصيغهِ

المطلب الأوّل: الأمر بصيغة (افعلْ).

المطلب الثاني: الأمر بصيغة (لِيفعلْ).

المطلب الثالث: الأمر بصيغة باسم فعل الأمر.

المطلب الرابع: الأمر بصيغة الخبر (الجملة الخبرية).

الخاتمة: ضمنهَا ما توصلت إليه من نتائج تليها قائمة الهوامش وأسماء المصادر والمراجع.

المدخل:

إنّ التوقيع هو ما كان يكتبه الخلفية، أو الملك، أو الأمير أو السلطان، أو الوزير، تعليقاً على كتاب، أو رقعة، أو ملتمس بتوقيعه بجملة أو عدة جمل قصيرة هي جوابات الكتاب، ويكون الجواب إمّا على ظهر الرقاع، أو في حاشيته[٤]، وقد يصدر التوقيع ابتداءً وليس جواباً ويكون بمثابة بيان للناس[٥].

والتوقيع المهدوي هو ما كان يذكره الإمام المهدي (عج) بخطه في جواب الأسئلة والعرائض نوابه الأربعة في مختلف ميادين المعرفة[٦].

والإمام المهدي (عج) هو محمد بن الإمام الحسن بن علي بن الجواد بن علي الرضا ابن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي السجاد بن الإمام الحسين ابن علي بن أبي طالب (صلوات الله عليهم أجمعين)[٧].

وبسبب اختلاف حياة الإمام المهدي (عج) عن الأئمة المعصومين قبله لكونه غائباً عن الناس ويتصل بهم عن طريق السفراء الأربعة، ولذا جاءت توجيهاته الشريفة والإجابة على أسئلة المؤمنين في الغيبة الصغرى عن طريق التوقيعات وشملت مختلف ميادين المعرفة واستوعبت جميع شؤون الحياة سواء المسائل الفقهية أو العقائدية أو

الاجتماعية أو الأدعية أو غيرها، أو تتخذ أحياناً شكل بيان ابتدائي حين تقتضي المصلحة وذلك[٨].

والسفراء الأربعة عثمان بن سعيد ومحمد عثمان بن سعيد والحسين بن روح بن أبي بحر النوبختي وعلي بن محمد السمري وبدأت الغيبة سنة (٢٦٠هـ) وانتهت بوفاة السفير الرابع سنة (٣٢٩هـ).

مفهوم الأمر لغةً واصطلاحاً:

أ. الأمر لغةً: ((الأمر: نقيض النهي، والأمر واحد من أمور الناس وإذا أمرت من الأمر قلتَ: أوْمُرْ يا هذا))[٩]، ويأمُرهُ أمراً، وإماراً فأتمرَ أيْ: قبلَ أمرَهُ قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَّحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ (طه:١٣٢)[١٠]، والأمر الذي هو نقيض النهي قولك: أفعل كذا، وأمرته وآمرته كلهن بمعنى واحد[١١].

ب. الأمر اصطلاحاً: ذكر سيبويه أنّ الأمر سياق فعليّ فلا يكونُ إلا بفعل[١٢]. وهو: ((ما إذا لمْ يفعلْهُ المأمورُ به سمّئ المأمور به عاصياً، ويكون بلفظ " أفعلْ " و" ليفعل"))[١٣]، وحدّهُ ابن الشجري بأنّهُ: ((استدعاء الفعل بصيغة مخصوصة مع علوّ الرتبة))[١٤]، وعرّفه السكاكي بقوله: ((عبارة عن استعمال نحو: لينزُلْ، وانزل، ونزال وصه على سبيل الاستعلاء))[١٥]، وقال السَّيوُطي: هو ((طلب فعل من غير كفّت وصيغتهُ "افعل" و"ليفعل" وهي حقيقة في الإيجاب))[١٦]، وقد تأتي لمعانٍ أخر على سبيل المجاز، تفهم من المقام[١٧].

من خلال ما تقدم إتضح أنّ الأمر هو طلب الفعل من الفاعل المخاطب بصيغ مخصوصة وهي التي ذكرها النحاة في تعريفاتهم واتضح أيضاً أنّ الأمر يدل على الوجوب ودلالته على المعاني الأخرى مجازاً وهذا ما صرح به ابن فارس إذ قال: ((ما إذا لم يفعله المأمور به سمّي المأمور به عاصياً))[١٨]، والسيوطي بقوله: ((وهي حقيقة في الإيجاب))[١٩]، وهذا ما ذهب إليه مشهور الأصوليون من أنّ الأمر ظاهر بالوجوب[٢٠]، وقال الدكتور قيس الأوسي: ((والذي أراه أنّ القول بأنّ صيغة الأمر موضوعة حقيقة

للوجوب، وأنّ استعمالها في معاني (الندب) و(الإباحة) وغيرها إنّما هو مما خرجت فيه الصيغة عن حقيقتها، هو الصحيح لأنّهُ يقود إلى المحافظة على وحدة تسمية الصيغة وعلى العكس من ذلك القول بأنّ الصيغة مشتركة بين الوجوب والندب والإباحة فإنّه يقود إلى تجزئة الصيغة إلى تسميات متعددة))[٢١]، وهذا ما نراه صحيحاً بأنّ صيغة الأمر موضوعة حقيقة للوجوب لأنّ المتبادر عند الأمر هو الوجوب ولزوم إطاعة أمر المولى الآمر وإلا يعد عاصياً.

صيغ الأمر:

الأمر يجري بصيغ عدةٍ هي:

أولاً: الأمر بصيغة (أفعل).

ثانياً: الأمر بصيغة (ليفعل).

ثالثاً: الأمر بأسم فعل الأمر.

رابعاً: الأمر بصيغة الخبر (الجملة الخبرية).

خامساً: الأمر بالمصدر النائب عن فعل الأمر.

المطلب الأوّل: الأمرُ بصيغة (افعل)

يسمى النحاة صيغة (افعل): فعل الأمر وعلامتهُ التي يعرف بها عندهم مركبة من مجموع أشياء: وهي دلالته على الطلب، وقبوله ياء المخاطبة ونون التوكيد، فلو لم تدل الكلمة على الطلب وقبلت ياء المخاطبة نحو (تقومين) أو دلت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد نحو (نزال يا هند) فليست بفعل أمر[٢٢].

ووقف النحاة من صيغة الأمر (افعل) مواقف مختلفة، فذهب البصُريوّنَ إلى أنّ هذه الصيغة أصل قائم بذاته فيكون الفعل عندهم ثلاثة أقسام:

الماضي والمضارع والأمر، جاء في الكتاب:((وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ إحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع، فأمّا بناء ما مضيء فـ(ذهَبَ) و(سِمعَ) و(مكث) و(حمد)، وأما بناءُ ما لم يقع فإنّه قولك آمراً:

(اذهبْ) و(اقتلْ) و(اضربْ)، ومخبراً: (يقتلُ) و(يذهبُ) و(يضربُ) و(يقتلُ) و(يُضَربُ). وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت))[٢٣]، فالفعل عندهم ثلاثة لأنّ أقسام الزمن ثلاثة فربطوا كل قسم من أقسام الفعل بقسم من أقسام الزمن[٢٤]، أما الكوفيّون فجعلوا الفعل قسَمَيْن: **ماضياً ومضارعاً**، وذهبوا إلى أن صيغة الأمر (افعل) ليست مستقلة في ذاتها، بل هي منقطعة من المضارع، وأصلُ (افعل): (لتفعل)، قال الفراء: ((إلا أنّ العرب حذفت اللام من الفعل المأمورِ المُواجَه، لكثرة الأمر خاصّة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصبَ لا يقعان إلا على الفعل الذي أوّلهُ الياء والتاء والنون والألف فلما حذُفتْ التاء ذهبتْ باللام وأحدثت الألف في قولك: اضربْ، وأخرُجْ لأنّ الضاد ساكنه فلم يستقم أنّ يسُتأنفَ بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الأبتداء كما قالوا: أدّاركوا واثّاقلتم))[٢٥]. وينتهي صاحب الإنصاف بعد عرض حجُج كلا الفريقين إلى أنّ: ((فعل الأمر صيغته مرتجلة قائمة بنفسها باقية في البناء على أصلها))[٢٦]، في حين نجد ابن هشام مختاراً مذهبَ الكوفيّين: ((وبقولهم أقول، لأنّ الأمر معنى حقّهُ أن يودَّى بالحرف، ولأنّهُ أخو النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف، لأنّ الفعلَ إنّما وضع لتقييد الحَدَث بالزمان المُحّصَل))[٢٧].

أما السّيوُطي فقد أضطرب موقفُهُ قال في الهمْع: ((والأمر مقتطع من المضارع على الأصح))[٢٨]، وقال في الأشباه والنظائر: ((والأمر صيغه مرتجلة على الأصح لا مقتطع من المضارع))[٢٩]. وترتب على خلافهم في أصل فعل الأمر خلافهم فيه: أمعرب هو أمْ مبني؟ فذهب البصريون إلى أنّ فعل الأمر مبني على السكون لأنّ الأصل في الأفعال إن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، قال سيبويه: ((والوقف قولهم "اضرب" في الأمر..... وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعل))[٣٠]، وقال المبرد: ((فأمّا إذا كان المأمورُ مخاطباً ففعله مبني وغير مجزوم وذلك قولك: اذهب وانطلق))[٣١].

وذهب الكوفيون إلى أنّه معرب مجزوم[٣٢]، لأنّ أصل (افعل) عندهم (لِتَفْعَلْ) ويقول الدكتور قيس الأوسي وفي رأيي أنّ محاولة الكوفيين والبصريين الكشف عن أصل فعل الأمر وخلافهم لم يفد الدرس النحوي وبالتالي كان السبب في تعقيد النحو وتنفير

الدارسين منه والأجدى بدراسة الفعل في حدود واقعه اللغوي والتسليم بأنّه مبني لتضمنه معنى الأمر[٣٣] ولهذا ما نراه صواباً.

وجاء أسلوب الأمر بصيغة (افعل) في التوقيعات المهدوية في مائة وثمانية وثمانين موضعاً وكان استعمالها على النحو الآتي:

١- فعل الأمر المسند إلى ضمير المفرد المخاطب:

وجاء هذا التركيب في مائة وأثنين وسبعين موضعاً:

منها: ما ورد لشخص من اليمن اسمه علي بن الحسين كان مقيماً ببغداد وتهيأت له قافلة لليمانيين فأراد الخروج معهم فكتب للإمام يلتمس الأذن في ذلك فخرج له: ((لا تخرج مَعهُمْ، فليس لك في الخروج معهم خيرة، وأقمْ بالكوفة))[٣٤].

جاء الأمر بالفعل (أقمْ) وهو فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتد تقديره (أنت) و (أقم) من الفعل الماضي (أقام) وحُذف الألف لالتقاء الساكنين وهما سكون الميم لأجل الأمر وسكون الإلف[٣٥] لأنّه من حروف العلة وأستعمل فعل الأمر في معناه الحقيقي والذي هو الإلزام والوجوب.

ومن خلال السياق نجد أنّ الإمام أمر بشدة لأنّه نهى أولاً عن الخروج وبين سبب عدم رضاه بالخروج وهو ليس له خيرة وصلاح في هذا الخروج ولذا بعد هذا أمره بالإقامة بالكوفة.

ومنها: ما ورد عنه جواباً لشخص كان من وكلاء الوقف الذين يجمعون المال للسلطان من الناس يدعونه لطعام يأكل معهم وإلا عادوه وعن هديه يقدمونها له فماذا يفعل؟ فجاء:((إنّ كان لهذا الرجل مال أو معاشُ غيرُ ما في يده فكُلْ طَعامَهُ واقبَلْ برّهُ وإلا فلا))[٣٦].

جاء فعلا الأمر (كل) و(اقبل) مبنيان على السكون وفاعلها ضمير مستتر تقديره (أنت) والفعل (كل) من (أكلَ - يأكل) فحذفت همزة عند بنائه للأمر جاء في شذا العرف: ((وحكم المهموز كحكم السالم إلا أن الأمر من أخذ وأكل، تحذف همزته مطلقاً نحو: خُذْ وكُلْ))[٣٧]، وجاء فعل الأمر (كلْ) مقترناً بـ(فاء) الجزاء لتقدم الشرط عليه جاء

في شرح الرضي: ((وتختصُ بالجمل وتدخل على ما هو جزاء مع تقدم الشرط))[٣٨] ويذكر الدكتور فاضل السامرائي المواطن التي يجب فيها اقتران الجواب بالفاء ومنها ((أنّ يكون الجواب طلبياً))[٣٩].

وفاء السببية ما بعدها بمنزلة المعلول لما قبلها فإنّ الذي بعدها يتحقق عند تحقق ما قبلها وهذا ما يسميه النحاة بالشرط والجزاء فإنّ الجزاء مترتب على حصول الشرط وتقدير الكلام في النص أن الرجل وكيل السلطان إذا كان يملك مالاً غير المال الذي يأخذه من الناس فيجوز الأكل من طعامه وقبول هديته ولذا جاء بعدها بالاستثناء وقال الإمام (عج): وإلا فلا أيْ إذا لم يكن لديه مال آخر غير الذي يأخذه فلا يجوز الأكل ولا يجوز قبول هديته وقد خرج الأمر من معناه الحقيقي وهو طلب الفعل إلى معنى أخر يفهم من السياق وهو الإباحة وهو أحد المعاني المجازية التي يخرج إليها الأمر[٤٠] أيّ: إذا كان لديه مال أخر فيجوز لك الأكل ومباح أخذ الهدية منه وقد ورد في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢) فالله تعالى لم يطلب من الحاج أن يصطاد بعد الإحلال من والإحرام وإنّما أباح وجوز للحاج ذلك.

ومنها: ما ورد عنه في أحد ادعيته عليه السلام ((يا ربّ أغفر لي وأرحم، وتجاوز عما تعلَمُ إنّك أنت الأعزُّ الأكرم))[٤١].

تكرر فعل الأمر في النص ثلاث مرات (اغفر) و(ارحم) و(تجاوز) وقد سبق بالنداء لأهمية المتوجه إليه وقد خرج الأمر في الأفعال الثلاثة إلى الدعاء وهو أحد المعاني المجازية التي يخرج إليها الأمر جاء في الكتاب: ((وأعلمْ أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي وإنما قيل دعاء، لأنهُ أستعظم أن يقال: أمر ونهي، وذلك قولك: أللهم زيداً فأغفر ذنبه))[٤٢]، سُبب خروج الفعل من الأمر إلى الدعاء لأنّ الطلب في الأفعال الثلاثة هو من الداني إلى العالي ولا يصح أنّ الداني يأمر العالي لأخذ النحاة شرط الاستعلاء من الآمر، وأفاد تكرار الأفعال في الدعاء لشدة الاحتياج والرغبة من الداعي إلى الله تعالى لأنّ جميع الناس فقراء ومحتاجون إلى رحمته وعفوه وغفرانه وهذه الحقيقة يتحدث عنها القرآن الكريم ﴿أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ (فاطر: ١٥).

ومنها: كتب له شخص يسأله أن يدعو الله أن يرزقه وَلدا فأجابه وكتب بحوائجه

فورد إليه: ((اللهم ارزقْهُ ولدا ذكراً تقُرّ به عينهُ واجعلْ هذا الحمل الذي له وارثاً))[٤٣].

ورد فعل الأمر (أرزقْه) و(اجعلْ) من الداني الى العالي ولذا خرج الأمر من الحقيقي وهو طلب الفعل إلى المعنى المجازي وهو الدعاء وقد سبق فعل الأمر بالنداء (اللهم) لأنها مستجمعه لصفات الله تعالى وكأن الداعي يمدح ويثني على الله تعالى قبل طلب المسألة وهذا من آداب الداعي. وأنّ طلب الرجل من الإمام بأن يدعو الله له لأنّ الإمام هو الوسيلة والواسطة بين الخلق والله تعالى لقوله عز وجل ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ (المائدة: ٣٥).

فلم يطلب الرجل من الإمام رزق الولد بل طلب منه أن يدعو له الله تعالى أن يرزقه ولداً وجاءت المواطن الأخرى من التراكيب في التوقيعات المهدوية بهذين المعنيين[٤٤]. أعني الأمر الحقيقي وهو طلب الفعل وقد ورد في سبعة وثلاثين موضعاً وما تبقى منها خرجت لمعنى المجازي الذي أفاد الدعاء وكثرة الأوامر التي خرجت للدعاء تدل على مدى ارتباط الإمام (عج) وخضوعه لله تعالى.

٢- فعل الأمر المسند إلى (ألف الاثنين):

ورد فعل الأمر المسند إلى ألف الأثنين في ثلاثة مواضع من التوقيعات

منها: ما ورد في دعائه عليه السلام: ((اللهم إني أسألك بأسمك الذي عزمت به على السموات والأرض، فقلت لهما أئتيا طوعاً أو كرهاً قالت أتينا طائعين))[٤٥].

جاء فعل الأمر (ائتيا) مسنداً إلى ألف الأثنين الذي يعود على السماوات والأرض وقد دل الفعل على معناه الحقيقي وهو الإلزام ووجوب الإتيان والامتثال لأمر الله تعالى ولم يكن المقصود هو حضور السماوات والأرض بل المقصد بالإتيان هو الامتثال جاء في المستدرك:)) عن ابن عباس فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً قال للسماء أخرجي شمسك وقمرك ونجومك وقال للأرض شقي أنهارك وأخرجي ثمارك فقالتا أتينا طاعين))[٤٦]، وقد أكدت هذا المعنى كتب المفسرين[٤٧].

ومنها: ما ورد في دعائه المعروف بدعاء الفرج: ((يا محمد يا علي يا علي يا محمد أكفياني وانصراني فإنكما ناصراي))[٤٨].

جاء الأمر بالفعلين أكفياني وانصراني وقد أسندهما إلى الألف الذي يعود على الرسول محمد ﷺ والإمام علي بن ابي طالب عليه السلام، وقد خرج الأمر من الطلب بالفعل إلى معنى آخر وهو الدعاء فإن الإمام عليه السلام يدعو الرسول والإمام علي بأن يكفياه الأعداء وينصرانه وأكد بأنّهما ناصراه لأنّه يسير على نهجهم وهو امتداد لهم ومكمل لدورهم في نشر الرسالة الإسلامية ونادى الرسول والإمام علي لأنّ الإمام علي هو نفس الرسول لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ (آل عمران: ٦١).

٣- فعل الأمر المسند إلى (واو الجماعة):

ورد فعل الأمر مسندا إلى (واو الجماعة) في ثلاثة عشر موضعاً

منها: ما ورد عنه بإرجاع الناس في زمان وقوع الغيبة إلى رواة الحديث وهم العلماء فأنهم الحجة على الناس بزمان الغيبة إذ جاء التوقيع: ((وأمّا الحوادث الواقعة فأرجعوا فيها إلى رواةِ حديثنا، فإنهم حجتي عليكم وأنا حجةُ الله عليهم))[٤٩].

جاء فعل الأمر (ارجعوا) مسنداً إلى (واو الجماعة) وجاء الفعل مقترناً بالفاء وهي فاء السببية التي تفيد إن ما بعدها متعلقاً بما قبلها وهو سبب لما بعدها وهنا لم يتقدم شرطاً على (الفاء) لكنه تقدم ما يصلح أنْ يكون شرطاً.

جاء في شرح الرضي: ((وتختصّ بالجمل، وتدخل على ما هو جزاءُ مع تقدم الشرط..... وبدونها، نحو: زيدٌ فاضل فأكرمْهُ، وتعريفُهُ بأن يصلُحَ تقدير (إذا) الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها))[٥٠]، وتقدير الكلام في النص إذا وقعت لكم الحوادث فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا. وقد دل الأمر على معناه الحقيقي وهو الوجوب والإلزام بالرجوع إلى رواة الأحاديث وهم العلماء في المسائل والأحكام التي تعرض على الإنسان وهذا ما يسمى عند الشيعة الأمامية بالتقليد لعلماء الدين وفق شروط خاصة[٥١]، ولذا عملُ الإنسان بدون تقليد باطل جاء في منهاج الصالحين: ((عمل غير المجتهد بلا تقليد ولا احتياط باطل بمعنى أنّه لا يجوز له الاجتزاء به))[٥٢].

وجاءت أفعال الأمر الأخرى المسندة إلى (واو الجماعة) كلها تدل على المعنى

الحقيقي للأمر وهو طلب الفعل على نحو الوجوب والإلزام[٥٣].

المطلب الثاني: الأمر بصيغة (لِيَفْعَلْ)

هذه الصيغة مركبة من الفعل المضارع المسبوق بـ(لام) الأمر[٥٤] وتسّمى أيضاً بـ(لام) الطلب والجزم[٥٥]، فهي تجزم المضارع وتنقله من الحال إلى الاستقبال[٥٦]، وهذه الصيغة تستعمل في أمر غير المخاطب وهي بمنزلة (افعل) في أمر المخاطب[٥٧]، وغير المخاطب كأمر المتكلم لنفسه نحو: لأ ذهبْ إليه، ومنه قولة تعالى ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ (العنكبوت: ١٢) وأمر الغائب كقوله تعالى: ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ (النساء: ١٠٢)[٥٨]، ودخولها على الفعل الغائب كثير ومطرد وهو ما أجمع علية النحاة[٥٩]، وإنّ لام الأمر من الأدوات العاملة الجازمة للفعل عند النحاة يقول سيبويه في: ((باب ما يعمل في الأفعال فيحزمها وذلك (لم) و (لما) و (اللام) التي في الأمر وذلك قولك ليفعل و(لا) في النهي وذلك قولك: لا تفعل))[٦٠]، وهم يعدون الجزم حاله أعرابية يختص بها الفعل المضارع[٦١]، وخالف ذلك الدكتور قيس الأوسي إذ قال: ((والجزم في صيغة (ليفعل) ليس حالة إعرابية يسببها العامل - كما زعم النحاة - وإنّما هو قد أُلتزم فيها علامة على الأمر، فجُعلت صيغة (ليفعل) مثل صيغة (افعلْ) ساكنة الآخر، وذلك لأنّها تلقي معها في الدلالة على الأمر))[٦٢] ويرى الباحث بأن ما ذهب إلية الدكتور قيس الأوسي ليس بعيداً عن الصواب لما ذكرَ وهو دلالة الصيغتين على الأمر ومثلما جعلوا، الجزم في (افعل) فليكن في صيغة (ليفعل) أربعة مواضع الأمر للغائب والفعل مسندا إلى واو الجماعة ومقترناً بالعاطف وذلك ما ورد عنه عليه السلام في إدانة بعض أهل العقائد الفاسدة والنصح والإرشاد لهم بقوله: ((فَلْيَدعُوا عنهم اتباع الهوى ولْيقيُمَوُا على أصلهم الذي كانوا عليه..... وليَعلمُوا أنّ الحق معنا وفينا لا يقول ذلك سِوانا إلا كذّاب مفترٍ، ولا يدعيه غيرنا إلا ضال غوىٍ، فَلْيقتصروا منّا على هذه الجملة دون التفسير))[٦٣].

ورد الأمر بصيغه (ليفعل) في النص أربعة أفعال (فليدعوا) و (وليقيموا) و(ليعملوا) و(فليقتصروا) وقد سبق هذه الأفعال حرف العطف في فعلين منهما سبقا بالواو وفعلين سبقا بالفاء ولذلك سكنت اللام في الفعل بعد أنّ كان الأصل فيها الكسرة قال الفراء: ((وكل لام إذا استؤنفت ولم يكن قبلها واو، ولا فاء ولا ثم كسرت، فإذا كان معها شيء

من هذه الحروف سكنّتْ))[٦٤]، ويجوز في هذه الحالة إبقاء اللام على الكسر إلا أنّ إسكانها تخفيفاً وهو الأكثر على الألسن[٦٧]، لأنّ الفاء والواو يتصلان بالكلمة فكأنّهما منها ولا يمكن الوقوف على واحد منهما.

وجاءت الأفعال كلها متصلة بواو الجماعة وهي ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل وجاء الخطاب في الجميع للغائب وهو الأكثر وروداً في هذه الصيغة في كلام للعرب، وجاء الأمر في الأفعال على معناه الحقيقي وهو الإلزام والوجوب فأمرهم الإمام عليه السلام بترك إتباع الهوى ويجب عليهم الإقامة والثبات على أصلهم وهو اتباع أهل البيت عليهم السلام وأمرهم بأن يعملوا ويتيقنوا بأنّ الحق معهم وفيهم ولا يدعيه غيرهم إلا كاذباً ومفترياً وضالاً وقد يكون الأمر في هذه الفعل للإرشاد.

ومنها: كتب له رجل أنه ينوي اخراج شيء من ماله وأن يدفعه إلى رجل من اخوانه، ثم يجد في أقربائه محتاجاً، أيصرف ذلك عمن نواه له أو إلى قرابته؟ فورد له الجواب من الإمام عليه السلام: ((فليقسّم بينَ القرابة وبين الذي نوى حتى يكون قد أخذ بالفضل كلّه))[٦٨].

ورد الأمر بصيغة (ليفعل) في الفعل (فليقسم) وجاءت (لام) الأمر بالفعل ساكناً لسبقها بحرف العطف (الفاء) وإسكانها هو الأكثر في كلام العرب بعد أنْ كان الأصل فيها الكسر وأستعمل فعل الأمر للغائب وهو الأكثر وروداً في اللغة لهذه الصيغة وجاء الفاعل ضمير مستتر يدل على الغائب وقد خرج الأمر عن معناه الحقيقي وهو الإلزام إلى معنى أخر يفهم من السياق وقد أفاد بالنص من خلال القرائن والسياق وان الأمر قد خرج للندب أي الاستحباب والأفضل في التقسيم وقد ورد هذا في القرآن الكريم ﴿فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (الجمعة: ١٠) وهناك موضعان آخران وردا بهذا التركيب نفسه[٦٩].

ومنها: ما ورد للشيخ المفيد من رسالته طويلة من صاحب الامر يبين له فيها كثيراً من الأمور فجاء فيها: ((فلْيَعْمَلْ كُلّ امْرِءٍ منكم بما يقرُبُ به محبتنا ويتجنب ما يدنيه من كراهتنا وسخطنا))[٧٠].

ورد الأمر (بصيغة ليفعل) في الفعل (فليعملْ) وجاءت لام الأمر ساكنه لكونها مسبوقة بحرف العطف (الفاء) فلذا لم تكسر كما هو أصلها واستعمل فعل الأمر للغائب وجاء الفاعل ظاهراً وهو (كل امرء) وأستعمل الفعل في معناه الأصلي الذي يدل على الوجوب والإلزام بالعمل بما يقرب من أهل البيت ويتجنب الأمور التي تؤدي إلى كراهتم وسخطهم من خلال ما تقدم نجد أنّ استعمال هذه الصيغة في الموارد جاء لأمر الغائب.

المطلبِ الثالث: الأمر باسم الفعل

عُرّفت أسماء الأفعال بأنّها أسماء تدل على معنى الفعل فأُجرَيتْ مجراه من حيث العمل إلا أنهّا لا تقبل علامته[٧١]، وقد عقد سيبويه لاسم فعل الأمر باباً تحت عنوان ((هذا باب من الفعل سمي الفعلُ فيه أسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث))[٧٢]، وأكثر أسماء الأفعال هي ما كانت بمعنى الأمَر[٧٣]، ومصطلح (أسم فعل الأمر) مصطلح بصري[٧٤].

والكوفيون يعدون أسماء الأفعال أفعالاً حقيقية لدلالتها على الحدث والزمان[٧٥] ومن النحاة المتأخرين من عد أسماء الأفعال قسماً رابعاً من أقسام الكلام أطلق علية مصطلح (الخالفة)، وقال أبو حيان الأندلسي: ((ذهب بعض المتأخرين إلى أنّها ليست أسماءً ولا أفعالاً ولا حروفاً فإنّها خارجة عن قسمة الكلمة المشهورة ويُسميها خالفة فهي قسم رابع من قسمة الكلمة))[٧٦]، أمّا ما ذهب إليه الدرس الحديث فإنّهم وافقوا الكوفيين في أنّها أفعال والدكتور المخزومي يسميها الأفعال المتخلفة ويرى أنّ: ((هذه الكلمات الشاذة أفعال حقيقية كما قال الكوفيون ولكنها تخلفت عن سائر الأفعال فلم تسلك سبيل الأفعال في تصرفها ولا في صياغتها ولا في اتصالها باللواحق))[٧٧] وقال الدكتور قيس الأوسي: ((والصحيح في أسماء الأفعال هذه التي أسموها بالموضوعة والمرتجلة أنّها أفعال وذلك لأنّها تستخدم استخدام الأفعال وتدل على ما تدل عليه سائر الأفعال من الحدث والزمن ولكنّها أفعال قديمة متخلفة جمدت على حال واحدة ولم تتصرف تصرف الأفعال))[٧٨]، وهذا ليس بعيدا عن الصواب.

وإن أسماء الأفعال مبنية وعلة البناء شبهما بالحرف أو تضّمنُ معناهُ قال ابن جنِي:

((ألا ترى أنّ "صه" بمعنى "أسكتْ " وأنّ أصل أسكتْ: لتسكتْ..... فلمّا ضمّنت هذه الأسماءُ معنى لام الأمر شابهت الحروف فبنيتْ))[٧٩].

وفائدة أسماء الأفعال هي السَّعة في اللّغُة والتفّننُ في التعابير، والمُبالغةُ، والإيجاز والاختصار طلباً للخفة[٨٠]، وحكُمُها في العمل حُكمُ الأفعال التي بمعناها، فبعضها يكون لازماً وبعضها متعدياً[٨١]، وتقسم أسماء الأفعال من حيث دلالتها على الزمن إلى ماض ومضارع وأمرِ[٨٢].

وقد ورد الأمر باسم فعل الأمر في التوقيعات المهدوية في موضع واحد وذلك في دعائه عقيب زيارة (آل يس) حيث جاء: ((وأرني في آل محمد ما يأملون وفي عدوهم ما يحذرون، آله الحق آمين يا ذا الجلال والإكرام يا أرحم الراحمين))[٨٣].

جاء الأمر باسم الفعل (آمين) وقد تعددت الأقوال في معنى (آمين) فعن ابن عباس أنّ معناه: ((فليكن كذلك ويقال: ربّنا أفعلْ بنا كما سألناك[٨٤] وعن الإمام الصادق عليه السلام): إنّ تفسير قولك: " آمين" ربّ افعلْ[٨٥] وروي عنه في حديث آخر أنّ (آمين) اسم من أسماء الله عز وجل وهو ما قال به الخليل وثعلب[٨٦]، وفسره الزجاج بـ(اللهم أستجب)[٨٧] ويجوز في (آمين) القصر والمد (أمين، آمين) وأصلة القصر ليكون على وزن (فعيل) وإنّما مُدَّ ليرتفع الصوت بالدعاء، وأمّا (آمين) فوزنه (فاعيل) أشبع فتحة الهمزة فتولدت منه ألف وليس هذا البناء من أبنية العرب[٨٨] وقد أستعمل اسم الفعل في النص وأفاد الدعاء والتضرع لله تعالى.

المطلب الرابع: الأمر بصيغة الخبر (الجملة الخبرية)

الأمر بصغية الخبر هو أسلوب من أساليب الأمر في اللغة العربية وهو ما كان لفظه وأعرابهُ لفظ الخبر واعرابه، و معناه معنى الأمر[٨٩] ومن: ((ذلك اتّقى الله أمرؤ وفعل عليه يثبْ عليه " لانّ فيه معنى: ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً.

وكذلك ما أشبهَ هذا))[٩٠]، ومنه ((قولك: "غفر الله لزيد "و" رحم الله زيدا" ونحو ذلك، فأن لفظهُ الخبر ومعناه الطلب، وإنّما كان كذلك لعلم السامع أنك لا تخبر عن الله عز وجل وإنّما تسألُهُ))[٩١] وقد ورد في القران الأمر بصيغة الخبر كقولة تعالى: ﴿الْمُطَلَّقَاتُ

﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة ٢٢٨) فالذي يدل علية الكلام على أنّ الخبر مستعمل في معنى الأمر والإلزام والتقدير " ليتربص المطلقات بأنفسهن ثلاث قروءً وهي عدة المطلقة يجب عليها الانتظار ثلاثة قروء.

ويأتي الأمر بصيغة الخبر مفيداً الأمر الحقيقي والدعاء وهذا ما جاءت به الموارد في التوقيعات المهدوية يقول سيبويه ((وأعلمْ أنّ الدعاء بمنزله الأمر والنهي، وإنّما قيل: دعاء لأنّهُ استعظم أنْ يقال: أمر ونهي..... تقول (زيد قطع الله يده).... لأنّ معناه (زيداً ليقطع الله يده)))[٩٢].

وقد ورد الأمر بصيغة الخبر في التوقيعات المهدوية في مائة وستة وثلاثين موضعاً منها سبعة وعشرين مورداً في الخبر الذي أفاد الأمر الحقيقي والموارد الأخرى من صيغ الخبر دلت على الأمر وقد خرج إلى الدعاء. ومن هذه الموارد: كتبت إليه (عج) امرأة طهرت من حيضها أو من دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان، ثم استحاضت فصلّت وصامت شهر رمضان كله ومن غير أنّ تعمل ما تعمل المستحاضه من الغسل لكل صلاتين، فهل يجوز صومها وصلاتها أم لا؟ فكتب عليه السلام: ((تقضي صومها ولا تقضي صلاتها))[٩٣].

تمثل الأمر بقوله عليه السلام "تقض صومها" فإنّها جملة خبرية دلت على الأمر الحقيقي من الإمام للمرأة لأنّها تسال وتطلب الحكم الشرعي لتعمل به وتقدير الكلام (لتقض صومها)، وإخراج الأمر في صورة الخبر أبلغ من صريح الأمر لأنّه يفيد تأكيد الأمر والمبالغة في الحث عليه حتى كأنّه سورع فيه إلى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه[٩٤] ومعنى الأمر في النص هو الإرشاد وتعريف المرأة بالحكم الشرعي.

ومنها: ما ورد في إجاباته عن أسئلة فقهية متعددة فجاء ((وأمّا ما سألت عنه أمر المولود الذي تنبت غلفته بعد ما يُختَنُ هل يختن مرة أخرى؟ فإنّه يجبُ أنّ تقطع غَلفتُهُ فإنّ الأرضَ تضج إلى الله من بول الأغلف أربعين صباحاً))[٩٥].

تمثل الأمر بقوله عليه السلام (يجب أن تقطع غلفته) فإنّها جملة خبرية دلت على الأمر والتقدير: ليقطع غلفته، وهنا جاء الأمر في معناه الحقيقي في معنى الإلزام والوجوب.

وقد وردت الموارد الأخرى بصيغة الخبر الدالة على الأمر الحقيقي بهذه الأساليب.

ومنها: كتب له أحد الأصحاب بأن يتفضل عليه بدعاء جامع له ولإخوانه للدنيا والآخرة فجاء منه عليه السلام: ((جمع الله لك ولإخوانك خير الدنيا والآخرة))[٩٦].

تمثل الأمر بقوله (جمع الله لك) أي: ليجمع الله لك وهنا دل الأمر على الدعاء واستعمل بصيغة الخبر للتفاؤل بالوقوع وعدها من الأمور الحاصلة. **ومنها:** ما ورد عنه في الأدعية إذ جاء: ((اللهم إنّي أسألك أنّ تصلي على محمد نبي رحمتك وكلمة نورك))[٩٧].

جاء الأمر بالجملة أسألك أنّ تصلي أي: الأمر بالصلاة على محمد والأمر يدل على الدعاء وجاءت الموارد الأخرى بهذه الأساليب[٩٨].

الخاتمة:

- أكثر صيغ الأمر وروداً صيغة (افعل) إذ وردة في مائة وثمانية وثمانين.
- الخلاف بين البصريين والكوفيين عن أصل فعل الأمر لم يفد الدرس النحوي
- تنوع ورود صيغ الأمر (افعل) و(ليِفعل) و(اسم فعل الأمر) وبالجملة الخبرية.
- ورود بعض الأمر بمعناه الحقيقي وهو الإلزام وبعضه خرج إلى معان مجازية أغلبها أفادت الدعاء وهذا يدل على مدى ارتباط الإمام عليه السلام لله وتعالى
- ورود فعل الأمر مسبوقاً بالنداء كثيراً وهو يدل على أهمية المتوجه إليه.
- ورد الأمر بصيغة (افعل) مسنداً للضمير المفرد وألف الاثنين و (واو الجماعة).
- جاءت أفعال الأمر بصيغة (افعل) المسند إلى (واو) الجماعة كلها تدل على المعنى الحقيقي للأمر وهو الوجوب والإلزام.
- جاء الأمر بصيغة (ليفعل) كلها للغائب وهو الكثير عند النحاة.
- ورد الأمر بأسم الفعل (آمين) وفي مورد واحد.
- ورود الأمر بالجملة الخبرية كثيراً ومائة وستة وثلاثين موضعاً وأغلبها قد أفاد الدعاء.

Abstract

Praise be to Allah, the Lord of the Worlds, and completed delivery in identifying Mercy Mohammed Mustafa and God good people Tahriren, especially imams promised ring on the lips of his grandfather which is renewed by Islam, and fill the earth with fairness and justice as it was filled with injustice and tyranny. But after

The forward Almahdi (peace be upon him) of the house knew the science and the statement, but their words have wronged as injustice owners, as it did not find that word way in linguistic studies and grammar, rhetoric, humiliation became myself in the search for what issued by the Imam (AS) from the expectations and clenching perhaps one of the methods of construction order a style thing, research has proceeded on a plan included the introduction of entrance and four finale and demands are as follows As defined in the portal concept expectations Mahdism and Imam Mahdi and Ambassadors together four and the concept of it language and idiomatically and phrased, and the demand first addressed by Masdr expectations Mahdism formula (I do) and the second requirement format it (to do) and demand the third form of the name of the act (it) and the requirement fourth format Khobar (Wholesale news reporting) and Conclusion guaranteed Matouselt findings as stated in terms of the orders came more and Rhoda matter format (to do) after it came the news format and name came up verb (Amin) in only one supplier

هوامش البحث

(١) شرح الأخبار: ٣ / ٣١٥.

(٢) الكافي: ١ / ٥٢.

(٣) كمال الدين وتمام النعمة: ١ / ٢٧٩.

(٤) لينظر: التوقيعات التدريسية: ٨ - ٧.

(٥) ينظر: ذيل مرآة الزمان: ١ / ٣٧٢.
(٦) ينظر: تاريخ الغيبة الصغرى: ١ / ٤٣٢.
(٧) كمال الدين وتمام النعمة: ٢ / ٣٩٧، والإرشاد: ٣٣٩.
(٨) ينظر: النواب الأربعة ومروياتهم الفقهية: ٢١٥.
(٩) العين: ٨ / ٢٩٧ (أ م ر).
(١٠) ينظر: لسان العرب: ١/ ١٤١ (أ م ر).
(١١) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ١/ ١٣٧ .
(١٢) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣٨.
(١٣) الصاحبي في فقه اللغة: ٢٩٨.
(١٤) أمالي ابن الشجري: ١/ ٤١٠.
(١٥) مفتاح العلوم: ٤٢٨، وينظر: الطراز: ٣ / ٢٨٢، والمطول: ٤٢٢.
(١٦) الإتقان في علوم القران: ٦٦٦/٣.
(١٧) ينظر: مفتاح العلوم: ٤٢٨، الأساليب الانشائية في النحو العربي: ١٤.
(١٨) الصاحبي: في فقه اللغة: ٢٩٨.
(١٩) الإتقان في علوم القران: ٣ / ٦٦٦.
(٢٠) ينظر: تهذيب الأحكام: ١ / ١٠٩، وسبل السلام: ١ /٦٠،ونهاية الأفكار: ١/ ٢٢ وأصول الفقه ١/ ٦٢.
(٢١) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ١٠١.
(٢٢) ينظر: شرح قطر الندى: ٣٠.
(٢٣) الكتاب: ١/ ١٢، وينظر: ١/ ١٣٨، والمقتضب: ٤ / ٨١ - ٨٢.
(٢٤) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ١٠٥.
(٢٥) معاني القران: ١/ ٤٦٩، وينظر: أمالي السهُيلي: ١١٩.
(٢٦) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٥٤٩، م ٧٢.
(٢٧) مغني اللبيب: ٣٠٠/١.
(٢٨) همع الهوامع: ٣٩/١.
(٢٩) الأشباه والنظائر: ٢/ ١٣١.
(٣٠) الكتاب: ١٧/١.
(٣١) المقتضب: ١٣١/٢.
(٣٢) ينظر: معاني القرآن (الفراء): ٤٦٩/١.
(٣٣) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ١٢٢.
(٣٤) معجم أحاديث الإمام المهدي (التوقيعات): ٦/ ١١٠، وينظر: الكافي: ١/ ٥١٩ ح١٢، الإرشاد: ٣٥٢.
(٣٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب المسمى بشرح النظام: ١٥٥.

(٣٦) معجم أحاديث الأمام المهدي (التوقيعات): ٦/ ١٧٨، وينظر غيبة الطوسي: ٣٧٨ - ٣٨٤ ح٣٤٦.
(٣٧) شذا العرف في فن الصرف: ٤٣، وينظر: شرح ابن عقيل: ٤ /٢٤٤، الصحاح: ٩/٢ ٥٥.
(٣٨) شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٣٨٧، وينظر: الجني الداني: ٦٧.
(٣٩) معاني النحو: ٤ / ١٠٥، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١١٠.
(٤٠) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٢٠٦، ومعاني النحو: ٣٠/٤.
(٤٢) معجم أحاديث الإمام المهدي (التوقيعات): ٢٥٨/٦، وينظر: كمال الدين وتمام النعمة: ٤٧٠/٢ ب٤٣ ح٢٤، وغيبة الطوسي: ٢٥٩ ح٢٢٧.
(٤٣) الكتاب: ١٤٢/١.
(٤٤) معجم أحاديث الأمام المهدي (التوقيعات): ٦ / ٣٢٣، وينظر: الإرشاد: ٣٥٢، وفرج المهموم: ٢٤٤، المستجاد من كتاب الإرشاد: ٢٦٥.
(٤٥) ينظر: معجم أحاديث الإمام المهدي (التوقيعات) ٦/ ١٢٤، ١٣٠، ١٦٣، ٢٤٧، ٣٦٧ ٣٩٢ .
(٤٦) معجم أحاديث الإمام المهدي (التوقيعات): ٦/ ٢٨٠، وينظر: بحار الأنوار: ٩١ / ٢٧٥ ب٧ ح٢٥. ومحل الشاهد هو من القرآن الكريم وأستشهد الأمام عليه السلام الآيه:١١ من فصلت.
(٤٧) المستدرك (الحاكم النيسابوري): ١/ ٢٧، الآية ١١ من فصلت.
(٤٨) ينظر: التفسير الصافي: ٤/ ٣٥٤، وتفسير السمرقندي: ٣/ ٢١٠.
(٤٩) معجم أحاديث الإمام المهدي (التوقيعات): ٦ / ٣٥٠،وينظر فرج المهموم: ٢٤٥، بحار الأنوار: ٥١ / ٣٠٤ ب١٥.
(٥٠) معجم أحاديث الإمام المهدي (التوقيعات): ١٢٦/٦، وينظر: غيبة الطوسي ٢٩٠ ح٢٤٧، وهداية الأمة إلى أحكام الأئمة: ١/ ٣٣ ح١٦ ومستدرك الوسائل ٣١٦/١٢ ب٣٦ ح٢٣.
(٥١) شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٣٨٧.
(٥٢) البلوغ والعقل والإيمان والذكورة والاجتهاد والعدالة وطهارة المولد والضبط بالمقدار المتعارف، والحياة فلا يجوز تقليد الميت ابتداءً. ينظر: منهاج الصالحين السيد السيستاني: ١/ ١٠.
(٥٣) منهاج الصالحين (السيستاني): ١/ ٩ م٢.
٥٤) ينظر: معجم أحاديث الإمام المهدي (التوقيعات): ١٢٧/٦، ١٢٨، ١٥٠،٢٥٠، ٣٥٣.
(٥٦) ينظر: الكتاب: ٣/ ٨.
(٥٧) ينظر: الجني الداني: ١١٠.
(٥٨) ينظر: اللامات: ٨٨.
(٥٩) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣٨.
(٦٠) ينظر: معاني النحو: ٤/ ٧.
(٦١) ينظر: شرح الرضي الكافية: ٤/ ٨٤، مغني اللبيب: ١/ ٢٩٤، همع الهوامع:٤٤٣/٢.
(٦٢) الكتاب: ٣/ ٨.

(٦٣) ينظر: المصدر نفسه:٣/ ٩.
(٦٤) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ١٤٨
(٦٥) معجم أحاديث الأمام المهدي (التوقيعات) ٦/ ١٢٠ وينظر كمال الدين وإتمام النعمة:٢ / ٥١٠، ب٤٥ ح٤٣، الخرائج والجرائح:٣/ ١١٠٩ ب٢٠ ح٢٦.
(٦٦) معاني القرآن: ١/ ٢٨٥.
(٦٧) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ١٤٨.
(٦٨) معجم أحاديث الأمام المهدي (التوقيعات) ٦/ ١٩٣، وينظر الاجتياح: ٥٨٧ - ٥٨٨.
(٦٩) ينظر: معجم أحاديث الإمام المهدي (التوقيعات) ٦/ ١٨٥، ٣٢١.
(٧٠) معجم أحاديث الأمام المهدي (التوقيعات) ٦/ ٣٥٤، وينظر: الإجتجاح:٢/٥٩٩.
(٧١) ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٠٢، وشرح المفصل: ١/ ١٧٢.
(٧٢) الكتاب: ١/ ٢٤١.
(٧٣) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/٥٦٩.
(٧٤) ينظر: مدرسة الكوفة: ٣٠٨.
(٧٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣/ ٢٨٨.
(٧٦) ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٢٨٩.
(٧٧) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ١٨٨.
(٧٨) في النحو العربي (قواعد وتطبيق) ١٤ - ١٤١.
(٧٩) الخصائص: ٣/ ٤٩.
(٨٠) ينظر: الخصائص: ٣/ ٤٨ - ٤٩، والمرتجل: ٢٤٩.
(٨١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٩٩، شرح الرضي على الكافية: ٣/٨٨ .
(٨٢) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٤٣٥ - ٤٣٦.
(٨٣) معجم أحاديث الإمام المهدي (التوقيعات): ٦/٢٠٣، وينظر الاحتجاج: ٢/٥٩٥.
(٨٤) تنوير المقياس من تفسير أبن عباس: ٣.
(٨٥) معاني الأخبار: ٢٤٩ .
(٨٦) ينظر: المصدر نفسه، كتاب العين: ١/ ١٠٨ (أ م ن)، ومجالس ثعلب: ١/١٢٦.
(٨٧) ينظر: معاني القرآن وأعرابه: ١/٥٨.
(٨٨) ينظر: أعراب ثلاثين سورة من القرآن: ٤٧، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ١/١١.
(٨٩) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: ٢٠١.
(٩٠) الكتاب: ٣/١٠٠، وينظر: الصاحبي في فقه اللغة: ٢٩٠.
(٩١) المقتضب: ٢/٣٢، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ٧٧ ٣.
(٩٢) الكتاب: ١/١٤٢.

(٩٣) معجم أحاديث الإمام المهدي (التوقيعات): ٦/ ٢٧٣، وينظر علل الشرائع ١/ ٢٩٣ ب٢٢٤ ح١.
(٩٤) ينظر: تفسير الكشاف: ١/ ٢٦٧.
(٩٥) معجم أحاديث الإمام المهدي(التوقيعات): ٦/ ١٣٠، وينظر: من لا يحضره الفقيه: ١/ ٤٩٨ ح١٤٢٧.
(٩٦) المصدر نفسه: ٦/ ١٥٤، وينظر غيبه الطوسي: ٣٧٣ - ٣٧٨ ح ٣٤٥
(٩٧) المصدر نفسه: ٦/ ٢٠٢، وينظر الاحتجاج: ٥٩٤/٢.
(٩٨) ينظر المصدر نفسه: ١٧٦/٦، ١٥١، ٢٤٧، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٨.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- الإتقان في علوم القُرآن، جلال الدين السيُّوطي (ت ٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، صيدا- بيروت، ٢٠٠٨ م - ١٤٢٩هـ.
- الإحتجاج / أبو منصور احمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (ت ٦٢٠هـ) تح: الشيخ إبراهيم الهادري والشيخ محمد هادي، انتشارات وطبع أسوة، إيران - قم، ط٣، ١٤٢٢ هـ.
- ارتشاف الضرب، أبو حيَّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمَّد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، مط المدني، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد أبو عبد الله بن محمد بن النعمان المفيد (ت٤١٣هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، دار المفيد للطباعة والنشر، د. ط ب ت.
- الأساليب الإنشائيَّة في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، راجعه وقدَّم له: د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، ط١، ١٩٨٤م.
- أصول الفقه، العلامة محمد رضا المظفر، انتشارات اسماعيليان إيران - قم، ط١١، ١٤٢٤هـ.
- إعراب ثلاثين سورة من القُرآن الكريم، أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت٣٧٣هـ)، دار التربية، بغداد، شارع المتنبي.
- أمالي ابن الشجري، هبةُ اللهِ بن علي بن محمّد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ)، تح ودراسة: د. محمود محمّد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- أمالي السهيلي في النحو العربي واللغة والحديث والفقه، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت ٥٨١ هـ)، تح: محمد إبراهيم البنا، مط السعادة، القاهرة، ط١، ١٩٧٠م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، د. ت.
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، د. قيس الأوسي، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٨م.
- بحار الأنوار الجامعة لدراسة أخبار الأئمة الأطهار، محمد باقر تقي المجلسي (ت١١١١هـ) مؤسسة الوفاء، بيروت – لبنان، ط٢، ١٤٠٣ – ١٩٨٣ م.
- تاريخ الغيبة الصغرى، محمد محمد صادق الصدر(ت١٤١٩هـ)، مطبعة أسوة، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.
- تفسير السمرقندي، أبو الليث السمقرندي (ت ٣٨٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد المطرجي، دار الفكر، لبنان – بيروت، د. ط. ر. ت.
- التفسير الصافي، الفيض الكاشاني ت (١٠٩١هـ)، مؤسسة الهادي إيران – قم، ط٢، ١٤١٦هـ..
- تفسير الكشاف، ابو القاسم جار الله الزمخشري، صحّصحهُ: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٤، ٢٠٠٦ م – ١٤٢٧ هـ.
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس (ت٦٨هـ)، جمعه: محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، صاحب القاموس المحيط (ت٨١٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م.
- تهذيب الإحكام، للشيخ محمد الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تح ، السيد حسن الموسوي، دار الكتب الإسلامية إيران – طهران، ط٣، ١٤١٠هـ.
- الجنى الداني في شرح حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوه، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك، محمّد بن علي الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، ط١، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م.
- الخرائج والجرائح، ابو الحسن سعيد بن هبه الله الراوندي قطب الدين (ت٥٧٣هـ) تح مؤسسة الإمام المهدي (عج)، قم المقدسة – إيران، د. ط. ب. ت.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي (ت٣٩٣هـ)، تح: محمد علي النجّار، الهيئة المصريَّة العامّة للكتاب، ١٩٩٩م، د. ط.
- ذيل مرآة الزمان، الشيخ قطب الدين اليونيني (ت ٧٢٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكسن، الهند د. ط،١٣٨٠ – ١٩٦٠ م.
- سبل عبد السلام، محمد بن إسماعيل الكحلاني (ت ١١٨٢هـ)، مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر – القاهرة، ط٤، ١٩٦٠ – ١٣٧٩هـ.
- شذا العرف في فن الصرف، احمد الحملاوي(ت١٣٥١هـ)، مؤسسة أنوار الهدى، إيران – قم ط٢، ١٤٢٤– ٢٠٠٣م.
- شرح ابن عقيل، ابن عقيل الهمداني (ت ٧٦٩ هـ)، دار الغدير، إيران – قم ، ط٣، ١٤٣٢ هـ.

- شرح ابن الناظم على ألفيَّة ابن مالك، بدرُ الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمّد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الرضي الاستربادي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، طهران، ط٢، ١٣٨٤هـ.
- شرح شافية ابن حاجب المسى بشرح النظام، الحسن بن محمد النيسابوري من اعلام القرن التاسع الهجري، إخراج وتعليق: علي الشملاوي، منشورات مكتبة الغريري، إيران - قم، ط٦، ١٤٢٧هـ.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، تح: محمّد محي الدين عبد الحميد، ذوي القربى، قُم - إيران، ط٣، ١٤٢٦هـ.
- شرح المفصّل، موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تح: أحمد السيِّد سيّد أحمد، المكتبة التوفيقيَّة، القاهرة، د. ت. د. ط.
- الصاحبي في فقه اللغة، أبو الحُسين أحمد بن فارس بن زكريّا (ت ٣٩٥هـ)، تح: السيِّد أحمد صقر، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، د. ت.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، اسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تح: احمد عبد الغفور، دار الملايين، بيروت - لبنان، ط٤، ١٩٨٧م.
- الطراز المُتضمّن لأسرار البلاغة، يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ)، مط المقتطف، مصر، ١٩١٤م.
- علل الشرائع، الشيخ الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت٣٨١هـ)، المكتبة الحيدرية، النجف الاشرف د.ط. د.ت.
- الغيبة، أبو جعفر محمد ابن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تح: الشيخ عبد الله الطهراني والشيخ علي أحمد ناصح، مؤسسة المعارف الاسلامية، إيران - قم، ط١، ١٤١١هـ.
- فرج المهموم في تأريخ علماء النجوم، أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر ابن طاووس الحسني (ت٦٦٤هـ) منشورات الرضي، قم.
- في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، د. مهدي المخزومي مطبعة البابي، مصدر ط١، ١٩٦٦م.
- الكافي، أبو جعفر محمد ابن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ)، تح علي أكبر الفقاري، دار الكتب الاسلامية، مطبعة حيدري، طهران - إيران، ط٣ ١٣٨٨هـ.
- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تح وشرح: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مط أسوة، طهران، ط٢، ١٤٢٥هـ.

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحُسين الأصبهاني الباقولي، تح: د. محمَّد أحمد الدالي، مط الصباح، دمشق، ط١، ١٩٩٥م- ١٤١٥هـ.
- كمال الدين وتمام النعمة، أبو جعفر بن علي بن موس الصدوق (ت ٣٨١هـ) انتشارات المكتبة الحديدرية، مطبعة، شريعت، ط١، ١٤٢٦هـ.
- اللامات، أبو القاسم الزجّاجي، تح: د. مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكيري، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينيَّة، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار إحياء التراث العربي، نشر أدب الحوزة، د. ط، ١٤٠٥هـ.
- مجالس ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، شرح وتح: عبد السلام محمَّد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، ٢٠٠٦م.
- مدرسة الكوفة ومنهجُها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، مط مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٩٥٨م.
- المستجاد من كتاب الإرشاد، العلامة الحسن بن المطهر الحلي (ت٧٢٦هـ)، ومنشورات مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم - إيران.
- مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل، الميرزا محمد حسين الطبرسي النوري (ت١٣٢هـ)، تحق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لأحياء.
- المُطوَّل (شرح تلخيص المفتاح)، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، ومعه حاشية السيِّد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، صحَّحهُ وعلَّق عليه: أحمد عزو عناية، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ط١، د.ت.
- معاني الأخبار، أبو جعفر محمَّد بن علي بن الحسين بن بابويه القُمِّي المعروف بالصَّدوق، تح: علي أكبر الغفاري، مؤسسة الأعلمي، بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، أبو زكريَّا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النجّار، دار السرور، د. ت.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج (ت٣١١هـ)، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، خرَّج أحاديثه: الأستاذ: علي جمال الدين محمَّد، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان - الأردن - ط١ ٢٠٠٠م ١٤٢٠هـ.
- معجم أحاديث الإمام المهدي، الهيئة العلمية في مؤسسة المعارف العلمية الشيخ علي الكوراني، مؤسسة المعارف الإسلامية - إيران - قم، ط٢، ١٤٢٨هـ.

- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس زكريا، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مطبعة مكتب الأعلام الإسلامي، إيران - قم ، ١٤٠٤.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تح: د. مازن المبارك، ود. محمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الصادق، طهران، ط١، ١٣٧٨هـ.
- مفتاح العلوم، يوسف بن محمَّد بن علي السكَّاكي (ت٦٢٦هـ)، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميَّة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، جمهوريَّة العراق، ١٩٨٢م.
- المقتضب، أبو العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد، تح: محمد عبد الخالق عُضيمة، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق محمد بن علي القمي (ت٣٨١هـ) منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، إيران - قم.
- منهاج الصالحين (العبادات)، السيد علي السيستاني، دار الموضع العربي، بيروت لبنان، ط٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- نهاية الأفكار، قاضياء الدين العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي ، إيران - قم، د. ط، ١٤٠٥هـ.
- هداية الأمة إلى أحكام الأئمة عليهم السلام، العلامة محمد بن الحسن العاملي (ت١١٠٤هـ)، مجمع البحوث الإسلامية، إيران - مشهد، ١٤١٢هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السَّيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميَّة، بيروت - لبنان، ط٢، ٢٠٠٦م- ١٤٢٧هـ.

- الدوريات:

- التوقيعات التدريسية، ناجي معروف، مجلة كلية الآداب وتصدرها كلية الآداب في جامعة بغداد، العدد السادس، مطبعة العاني، بغداد - العراق، ١٩٦٣م.

- الرسائل الجامعية:

- النواب الأربعة ومروياتهم الفقهية، ندى سهيل عبد محمد، كلية الفقه، جامعة الكوفة، ١٤٢٨- ٢٠٠٧م.